-5-

الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية»

في شهر كانون أول/ ديسمبر عام 1978، أعلنت القيادة الصينية بزعامة دينغ جياو بينغ برنامج إصلاح اقتصادي شامل في وجه المصاعب المزدوجة التي قابلتها ـ حالة القلق السياسي إثر وفاة ماو تسي تونغ عام 1976، وسنوات الركود الاقتصادي الطويلة. ربما لن نعرف أبدا على وجه التأكيد ما إذا كان دينغ على الدوام «رأسمالي التوجهات» في سره (كما ادعى ماو أثناء الثورة الثقافية)، أو ما إذا كانت إصلاحاته ببساطة محاولة لضمان استقرار الصين الاقتصادي، وتعزيز هيبتها أمام مد التطور الرأسمالي المتصاعد في بقية دول شرق وجنوب شرق آسيا. لقد صادف أن تزامنت الإصلاحات الصينية مع الانتقال إلى الحلول الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة، ومن الصعب جدا اعتبار هذا التزامن أي شيء آخر عدا كونه مصادفة حرجة وذات أهمية بالغة على مستوى تاريخ العالم. كانت النتيجة في الصين إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق، يدمج باطراد عناصر ليبرالية جديدة تتشابك داخليا مع تحكم الدولة المركزي وسيطرتها الاستبدادية على مختلف مرافق الحياة. وقد بيّنا بوضوح للتو تساوق الاستبدادية والسوق الرأسمالي في مناطق أخرى من العالم، مثل تشيلي وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

في حين لم تتخل الصين عن المساواة كهدف بعيد الأمد، جادل بينغ في ضرورة إطلاق المبادرات الفردية والمحلية لزيادة الإنتاجية وإشعال شرارة النمو الاقتصادي. أما الظاهرة الملازمة والمتجسدة بحتمية بروز مستويات معينة من التفاوت وعدم المساواة، فجرى تقبلها على اعتبار أنها شيء محتوم لا بد من تحمله والتسامح معه. تحت شعار جياوكانغ ـ أي مفهوم المجتمع المثالي الذي يوفر أسباب العيش الكريم لكل مواطنيه ـ ركز دينغ على «أربعة تحديثات» في مجالات الزراعة، والصناعة، والتعليم، وشئون العلوم والدفاع. سعت الإصلاحات إلى استغلال قوى السوق داخليا، والاستفادة منها ضمن الأطر العامة للاقتصاد الصيني. وكانت الفكرة أساسا تحفيز المنافسة بين الشركات التي تملكها الدولة، على أمل تفعيل الابتكار والنمو. ثم أدخلت آليات أسعار السوق، لكن هذه العملية كانت أقل أهمية بكثير من تخفيف مركزية السلطة، وتفويض المزيد من الصلاحيات السياسية ـ الاقتصادية إلى المناطق والأقاليم المحلية بشكل متسارع. كانت تلك حركة ذكية جدا، إذ تجنبت المواجهة مع مراكز السلطة التقليدية في بيجينغ، ومنحت المبادرات المحلية دورا رائدا في إقامة نظام اجتماعي جديد، بينما استطاعت ببساطة تجاهل الابتكارات الفاشلة. ولتعزيز هذه المحاولة، تم أيضا فتح الصين أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، وإن يكن تحت إشراف الدولة الصارم، فانتهت بذلك عزلة الصين عن الاقتصاد العالمي. بدأت عمليات التجريب بشكل محدود، واقتصرت أساسا على إقليم «غوانغدونغ» القريب من هونغ كونغ، والبعيد بقدر ملائم عن العاصمة بيجينغ. أحد هدفي هذا الانفتاح على الخارج كان الحصول على التحولات التكنولوجية الحديثة (ومن هنا التركيز على

المشاريع المشتركة بين رأس المال الأجنبي والشركاء الصينيين)؛ بينما كان الهدف الآخر كسب احتياطات كافية من القطع الأجنبي لشراء الأدوات والمعدات الضرورية لدعم دينامية النمو الاقتصادي الداخلي بشكل أسرع وأكثر قوة[1].

لم تكن هذه الإصلاحات لتكتسب الأهمية التي نعزوها إليها الآن، ولا كان النمو الاقتصادي الاستثنائي اتخذ لاحقا المسار الذي اختطه، وسجل الإنجازات التي حققها، لولا وجود تحولات موازية بالغة الأهمية، وظاهريا غير ذات صلة، داخل العالم الرأسمالي المتقدم عموما، وتحديدا من حيث آليات عمل السوق الاقتصادي العالمي. إن تزايد قوة السياسات الليبرالية الجديدة على مسرح التجارة العالمي خلال الثمانينيات، فتح العالم برمته أمام السوق التحويلي والقوى المالية، وفتح بالتالي مجالا واسعا لدخول الصين الصاخب إلى السوق العالمي، واندماجها في أطره بطرق لم تكن ممكنة في ظل نظام بريتون وودز. إن ظهور الصين المدهش كقوة اقتصادية عالمية بعد عام 1980، كان جزئيا نتيجة غير مقصودة للتحول الليبرالي الجديد في العالم الرأسمالي المتقدم.

تحولات داخلية

إن إيجاز الوضع على هذا النحو لا يقلل بحال من الأحوال أهمية المسار المتعرج لحركة الإصلاح الداخلي في الصين نفسها، فما كان على الصينيين تعلمه (ولا يزالون إلى حد ما يتعلمونه)، من بين أشياء عديدة أخرى، هو أن السوق لا تستطيع فعل الكثير لتحويل الاقتصاد دون حدوث تحول موازٍ في العلاقات الطبقية، وعلاقات الملكية الخاصة، وكل الترتيبات

المؤسساتية الأخرى التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي المزدهر. لقد اتسم التطور على هذا المسار بالتقلب وكثرة التوترات والأزمات، ولعبت فيه الدوافع وحتى التهديدات الخارجية دورا مهما. وبلا أدنى شك، سوف يطول الجدل مستقبلا حول ما إذا كان التطور الاقتصادي في الصين نتاج تخطيط واع، وإن يكن في الوقت نفسه مرنا ومتكيفا على الدوام مع الظروف والمستجدات («التشبث بالصخور أثناء عبور النهر»، كما أسماه دينغ)، أم كان حلا فرضه، من وراء ظهور ساسة الحزب الشيوعي الصيني، المنطق الرأسمالي الحتمي والصارم، المستمد من مقدمات دينغ الأولية عن إصلاحات السوق[2].

ما يمكن قوله بدقة إن تجنب الصين مسار الخصخصة الفورية، أو «علاج الصدمة»، الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي «وإجماع واشنطن» على روسيا ودول أوربا الوسطى في التسعينيات، مكنها من تفادي الكوارث الاقتصادية التي حلت بتلك الدول. واتخاذ الصين مسارها الخاص نحو «الاشتراكية بخصائص صينية»، أو «الخصخصة بخصائص صينية»، كما يفضل البعض تسميته اليوم، مكنها من إنشاء شكل من أشكال اقتصاد السوق بإدارة الدولة. وقد استطاع هذا المسار تحقيق نمو اقتصادي مذهل (بمعدل يقارب 10% سنويا)، وارتفاع في مستوى معيشة قسم مهم من السكان طيلة أكثر من عشرين سنة[3]. لكن الإصلاحات أدت أيضا إلى تدهور بيئي وتفاوت اجتماعي حادين، وإلى شيء يبدو في النهاية شبيها إلى حد مقلق بإعادة تشكيل سلطة طبقية رأسمالية.

يصعب فهم تفاصيل هذا التحول دون وضع خارطة تقريبية لمساره العام. والمعروف أن سبر أغوار السياسات الصينية ليس بالأمر السهل، كونها مستترة على الدوام خلف أسرار صراعات القوة والنفوذ داخل الحزب الشيوعي، المصمم على الاحتفاظ بسيطرته الفريدة والوحيدة على السلطة. عموما، كل القرارات المفتاحية التي تصادق عليها مؤتمرات الحزب تمهد الطريق أمام كل خطوة على درب الإصلاح. لكن من غير المرجح أن يعمل الحزب عن سابق عمد وتصميم على تشجيع إعادة التشكيل الفاعل للسلطة الطبقية الرأسمالية في وسطه الشيوعي، بل من شبه المؤكد أنه تبنى الإصلاحات الاقتصادية لتجميع الثروة وتحديث قدراته التكنولوجية، كي يدافع عن نفسه بشكل أفضل ضد الاعتداء الخارجي، وضد حركة المعارضة والانشقاق في الداخل، ويمد نفوذه نحو المجال الحيوي المباشر لمصالحه الجيوسياسية في شرق وجنوب شرق آسيا، التي تشهد تطورا اقتصاديا سريعا. بمعنى آخر، لم يكن التطور الاقتصادي غاية بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف. أضف إلى ذلك أن مسار التطور الفعلي الذي اختطته الصين ينسجم مع هدفها بمنع تشكل أية سلطة طبقية رأسمالية تؤلف كتلة أو جبهة متماسكة داخل الصين. إن اعتماد الصين على الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي إستراتيجية تطوير اقتصادي مختلفة تماما عن مثيلتها في اليابان وكوريا الجنوبية) أبقى سلطة الطبقة الرأسمالية وأملاكها في الخارج (الجدول 1.5)، الأمر الذي سهّل إلى حد ما سيطرة الدولة عليهما، على الأقل في الحالة الصينية[4]. كذلك حدّت الحواجز التي أقامتها الدولة بوجه استثمارات الحافظة الأجنبية بشكل فاعل من سلطات الرأسمال المالي العالمي، وقدرته في التأثير على الدولة

الصينية. كما إن رفض الصين السماح بأشكال الوساطة المالية الأخرى عدا البنوك الحكومية ـ مثل أسواق الأسهم والسندات ورأس المال ـ جرد رأس المال من أحد أسلحته المفتاحية ضد سلطة الدولة. ويبدو بطريقة مشابهة أن المحاولة الدائمة للحفاظ على بنى ملكية الدولة، وعدم المساس بهيكليتها العامة أثناء تحرير أطرها الإدارية ومنحها استقلالية ذاتية، توحي أيضا بمحاولة منع تشكل طبقة رأسمالية.

الجدول 1.5 مقاييس تدفقات رأس المال: القروض الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحالفات التعاقدية، 1979 ـ 2002

الكمية (100 مليون دولار أميركي)				النسبة المئوية للحصص من مجموع تدفقات الرأسمال			
الأعوام	المجموع	القروض الأجنبية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية	التحالفات التعاقدية	القروض الأجنبية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية	التحالفات التعاقدية
1979-1982	124.57	106.90	11.66	6.01	58.82	9.36	4.82
1983	19.81	10.65	6.36	2.80	53.76	32.10	14.13
1984	27.05	12.86	12.58	1.61	47.54	46.51	5.95
1985	46.45	26.88	16.61	2.96	57.87	35.76	6.37
1986	72.57	50.14	18.74	3.69	69.09	25.82	5.08
1987	84.52	58.05	23.14	3.33	68.68	27.38	3.94
1988	102.27	64.87	31.94	5.46	63.43	31.23	5.34
1989	100.59	62.86	33.92	3.81	62.49	33.72	3.79
1990	102.89	65.34	34.87	2.68	63.50	33.89	2.60
1991	115.55	68.88	43.66	3.01	59.61	37.78	2.60
1992	192.03	79.11	110.07	2.85	41.20	57.32	1.48
1993	389.60	111.89	275.15	2.56	28.72	70.62	0.66
1994	432.13	92.67	337.67	1.79	21.44	78.14	0.41
1995	481.33	103.27	375.21	2.85	221.46	77.95	0.59

0.75	76.14	23.12	4.09	417.26	126.69	548.04	1996
2.51	77.03	20.46	14.73	452.57	120.21	587.51	1997
2.54	78.47	18.99	14.72	454.63	110.00	569.36	1998
2.88	76.6	19.4	15.18	403.19	102.12	526.6	1999
2.98	68.5	16.8	17.71	407.1	100	594.5	2000
3.7	94.4	-	18.4	468.8	-	496.8	2001
3.87	95.9	-	21.3	527.4	-	550.1	2002

المصدر: Huang, «Is China Playing by the Rules»

كان على الحزب أيضا مواجهة العديد من المعضلات المربكة، فقد اضطر للتوصل إلى تسوية مع كل من شتات رجال المال والأعمال الصينيين، الذين وفروا للدولة ارتباطات خارجية مفتاحية، ومع هونغ كونغ العائدة إلى السيادة الصينية (عام 1997)، والقائمة لتوها على أسس رأسمالية صرف. كما توجب عليه التوصل إلى تسوية مع القواعد الليبرالية الجديدة للتجارة العالمية، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية وانضمت إليها الصين عام 2001. بدأت المطالب السياسية بقدر أكبر من الليبرالية تظهر أيضا على السطح، إذ تظاهر العمال عام 1986، وتصاعدت الحركة الطلابية المتعاطفة معهم من جهة، والمعبرة من جهة أخرى عن مطالبها الخاصة بقدر أكبر من الحريات. بلغت الاضطرابات ذروتها عام 1989، حيث أدت التوترات الهائلة في الميدان السياسي، والموازية للإصلاحات الليبرالية الجديدة في الميدان الاقتصادي، إلى مذبحة الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة بيجينغ. لقد أرسلت حملة القمع العنيفة التي نفذها دينغ، ضد مشيئة الإصلاحيين في الحزب، رسالة لا لبس فيها بأن الليبرالية الجديدة في الاقتصاد سوف لن تترافق مع أي تقدم في مجالات حقوق الإنسان أو الحريات المدنية والديمقراطية. وفي حين قمعت عصبة دينغ الإصلاحات

السياسية، كان عليها المبادرة بحملة أخرى من الإصلاحات الليبرالية الجديدة كي تحافظ على بقائها. لخص الباحث وانغ هذه الإصلاحات على النحو التالي:

أصبحت السياسة النقدية أداة رئيسة للتحكم والسيطرة، وكان ثمة عملية إعادة تقييم مهمة لمعدل صرف العملات الأجنبية، تتجه عموما نحو وضع سعر موحد؛ وأصبحت الصادرات والتجارة الخارجية تدار عبر آليات المنافسة وتحمل مسئولية الأرباح والخسائر؛ وتحددت آفاق نظام «التسعير المزدوج»؛ وانفتحت منطقة بودونغ الإنمائية في مدينة شانغهاي بشكل كامل، ووضعت باقي المناطق الإنمائية الفرعية على ذلك المسار[5].

بعد أن تقدم به العمر، قام دينغ بجولة تفقدية في الإقليم الجنوبي عام 1992، ليرى بنفسه الانفتاح على العالم الخارجي وآثاره على التطور الاقتصادي في المنطقة. أعلن دينغ رضاه التام: «إنه لشيء رائع أن تصبح غنيا»، قال دينغ، ثم أضاف: «ماذا يهم لو كانت القطة سوداء أم زنجبيلية اللون، طالما تصطاد الفئران؟» انفتحت الصين برمتها على قوى السوق ورأس المال الأجنبي، وإن يكن تحت عين الحزب اليقظة. وتم تشجيع ديمقراطية الاستهلاك في المناطق المدينية لاستباق الاضطرابات الاجتماعية وإحباطها. تسارع بعد ذلك النمو الاقتصادي القائم على السوق، بطرق بدت أحيانا خارجة عن نطاق سيطرة الحزب.

عندما بادر دينغ بعملية الإصلاح عام 1978، كان كل شيء مهم في الصين تقريبا يقع داخل دائرة القطاع الحكومي. سادت مشاريع الدولة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني، وكانت هذه مريحة إلى حد

معقول، حسب معظم التقديرات. ولم توفر هذه المشاريع لعمالها ضمانة العمل فحسب، بل طيفا واسعا من فوائد الرعاية الاجتماعية والحقوق التقاعدية (ما أطلق عليه اسم «طاس الأرز الحديدية»، أو أسباب العيش الأساسية التي تكفلها الدولة). بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مجموعة مختلفة من مشاريع الدولة المحلية التي تسيطر عليها الأجهزة الحكومية الإقليمية أو المدينية أو المحلية. كان القطاع الزراعي مؤسسا وفق نظام المشاعات، وكانت معظم التقديرات تجمع على تدني إنتاجيته، وعلى حاجته الماسة إلى الإصلاح. كل واحد من هذه القطاعات يتضمن ترتيبات الرعاية والخدمات الاجتماعية، وإن يكن بشكل متفاوت. سكان المناطق الريفية كانوا الأقل حظا من حيث الامتيازات، وبقوا معزولين عن سكان المدن عبر نظام السكن وتصاريح الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهو نظام ساعد على منع الهجرة الجماعية من الأرياف إلى المدن، لكنه منح سكان المدن حقوقا وامتيازات كثيرة منعها عن سكان الأرياف. اندمج كل قطاع ضمن نظام تخطيط الدولة الإقليمي، الذي يحدد أهداف الإنتاج ويخصص الموارد حسب الخطة العامة الموضوعة. أما البنوك التي تملكها الدولة فكانت عموما مستودعا للادخار، وقدمت أموالا استثمارية خارج ميزانية الدولة.

بقيت المشاريع التي تملكها الدولة لفترة طويلة مراكز مستقرة لسيطرة الدولة على الاقتصاد الصيني. وحافظت الضمانات والمساعدات التي وفرتها للعاملين، رغم تدنيها مع مرور الزمن، على شبكة ضمان اجتماعي كفلت قطاعا مهما من السكان لسنوات طويلة. ونشأ حولها سوق اقتصادي مفتوح، فكك المشاعات الزراعية ووضع محلها «نظام المسئولية الشخصية»

الفردي. استخدمت الأصول التي تملكها المشاعات في إقامة مشاريع سكان القرى، التي تحولت بدورها إلى مراكز للأعمال التجارية، وممارسات العمل المرنة، والتنافس في السوق المفتوح. سُمح بقيام قطاع خاص كامل، اقتصر في البداية على الإنتاج صغير الحجم، وعلى التجارة والنشاطات الخدمية، ضمن حدود مفروضة على العمل المأجور(تراخت تدريجيا مع الزمن). تدفق رأس المال الأجنبي في النهاية، وازداد زخمه باطراد في التسعينيات، مع أنه انحصر بداية في المشاريع المشتركة داخل مناطق معينة، ثم شق طريقه إلى كل الأماكن، وإن يكن بشكل متفاوت. توسع النظام المصرفي التي تعود ملكيته للدولة في الثمانينيات، وحل تدريجيا محل الحكومة المركزية في توفير خطوط القروض للمشاريع التي تملكها الدولة، ومشاريع سكان القرى، ومشاريع القطاع الخاص. لم تتطور هذه القطاعات المختلفة بشكل مستقل أحدها عن الآخر، إذ حصلت مشاريع سكان القرى على تمويلها من القطاع الزراعي أولا، ووفرت الأسواق لمنتجاته، أو قدمت مدخلات وسيطة لمشاريع الدولة. مع مرور الزمن تكامل رأس المال الأجنبي مع مشاريع سكان القرى والمشاريع التي تملكها الدولة، وأصبح القطاع الخاص أكثر أهمية، سواء بشكل مباشر (من خلال المالكين) أم غير مباشر (من خلال حملة الأسهم). عندما أصبحت المشاريع التي تملكها الدولة أقل ربحية، تلقت قروضا رخيصة من البنوك، ومع ازدياد قوة وأهمية قطاع السوق، تحرك الاقتصاد برمته نحو البنية الليبرالية الجديدة[6].

تأمل، إذن، كيف تطور كل قطاع مميز على مرور الزمن. في القطاع الزراعي أُعطي الفلاحون حق استخدام الأراضي المشاع وفق نظام

«المسؤولية الشخصية» في أوائل الثمانينيات. وكان باستطاعتهم في البداية بيع الفائض (عن سقف الإنتاج الذي حددته المشاعة) بأسعار السوق الحر، بدلا من الأسعار التي تفرضها الدولة. في نهاية الثمانينيات، تفكك نظام المشاعات كلية، ورغم أن الفلاحين لا يتمتعون رسميا بحق امتلاك الأرض، فبإمكانهم استئجارها وتأجيرها وتشغيل العاملين عليها وبيع منتجاتها بأسعار السوق (بعد انهيار نظام التسعير المزدوج). ازداد نتيجة ذلك دخل المناطق الريفية بمعدلات مذهلة بلغت 14% سنويا، كما ارتفعت معدلات الإنتاج بصورة مشابهة بين الأعوام 1978 و1984. لكن المداخيل الريفية واجهت ركودا حادا، بل انخفضت قيمها الحقيقية (خصوصا بعد عام 1955) في كل المجالات، باستثناء بعض المناطق المختارة وخطوط الإنتاج. كما ازداد بشكل ملحوظ تفاوت الدخل بين المناطق الريفية والمدينية، حيث بلغ دخل المناطق المدينية وسطيا 80 دولار في السنة عام 1985، وارتفع إلى ألف دولار عام 2004، في حين ارتفعت معدلات الدخل في المناطق الريفية من حوالي 50 دولار وسطيا إلى 300 دولار سنويا في الفترة نفسها. علاوة على ذلك، أدى فقد الفلاحين الحقوق الاجتماعية التي تمتعوا بها سابقا داخل المشاعات- رغم ضعفها وضآلتها- إلى ترتيب أعباء ثقيلة على كاهلهم، كرسوم المدارس واستخدام مرافق الرعاية الصحية وما شابه. لم يكن هذا حال معظم سكان المدن الدائمين، الذين حظوا أيضا بمعاملة تفضيلية بعد عام 1995، حين منحهم قانون العقارات والأملاك الثابتة حقوق ملكيتها، وكان لهم بالتالي حق المضاربة بقيم تلك الممتلكات في السوق. حسب بعض التقديرات، يبقى التفاوت في الدخل الحقيقي بين الريف والمدينة في الصين أعلى من أي بلد آخر في العالم اليوم[7].

مع اضطرارهم للبحث عن عمل في أماكن أخرى، تدفق المهاجرون من الأرياف، وجلهم شابات، بأعداد كبيرة، وبطرق غير شرعية لا تمنحهم حق الإقامة في المدن، فشكلوا احتياطي عمل هائل (أو القسم «العائم» من الشعب الذي لا يتمتع بمكانة قانونية محددة). لذلك تعيش الصين اليوم «وسط أكبر هجرة جماعية شهدها العالم»، تتضاءل مقارنة بها «الهجرات الجماعية التي أعادت تشكيل أميركا والعالم الغربي المعاصر». حسب الإحصاءات الرسمية، «ثمة 114 مليون عامل مهاجر تركوا المناطق الريفية، آنيا أو دائما، للعمل في المدن»، ويتوقع الخبراء الحكوميون «ارتفاع الرقم إلى 300 مليون بحلول العام 2020، و500 مليون مهاجر في نهاية المطاف». في شانغهاي وحدها، «هناك ثلاثة ملايين عامل مهاجر؛ في حين يعتقد، بالمقارنة، أن كامل عدد الهجرات الأيرلندية إلى أميركا، منذ عام 1820 وحتى عام 1930، لم يتجاوز 4.5 مليون إنسان»[8]. تبقى قوة العمل هذه عرضة الاستغلال الفائق، وتضع ضغوطات تنازلية على أجور سكان المناطق المدينية. ويصعب عمليا إيقاف ظاهرة التمدن هذه، إذ تبلغ نسبة المهاجرين إلى المدن سنويا 15% من سكان الصين، ونظرا لافتقار القطاع الاقتصادي في الريف إلى الدينامية المطلوبة، يتقبل الجميع اليوم على أوسع نطاق حقيقة أن كل المشكلات الناجمة لا بد وأن تجد حلولها في المدن، أو لا تجد حلولا لها على الإطلاق. كما تشكل التمويلات المالية العائدة إلى المناطق الريفية الآن عنصرا حاسما في بقاء سكان الأرياف، فالظروف الصعبة في القطاع الريفي وحالة عدم الاستقرار التي تولدها، تبقى اليوم واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها الحكومة الصينية[9].

عندما تفككت المشاعات، انتقلت سلطاتها السياسية والإدارية السابقة إلى حكومات سكان القرى المنشأة حديثا، وفق دستور كانون أول/ ديسمبر 1982. وقد سمحت التشريعات اللاحقة لهذه الحكومات بامتلاك أصول المشاعات الصناعية، وإعادة هيكلتها كمشاريع سكان القرى. اتخذت الإدارات المحلية، بعد تحررها من سلطة الدولة المركزية، موقفا تجاريا نموذجيا. وفر الارتفاع الأولي في المداخيل الريفية مدخرات أعيد استثمارها في مشاريع سكان القرى، فازدهرت أيضا المشاريع المشتركة مع رأس المال الأجنبي (خصوصا من هونغ كونغ، أو عبر شتات رجال الأعمال الصينيين في الخارج)، تبعا لمواقعها. كانت مشاريع القرى والبلدات فاعلة ونشطة على وجه التحديد في المناطق الريفية على أطراف المدن الكبرى، مثل شانغهاي، وفي المناطق الإقليمية، مثل غوانغدونغ، التي تم تحريرها أمام الاستثمار الأجنبي. أصبحت مشاريع القرى والبلدات مصدر دينامية مذهلة في الاقتصاد الصيني خلال العقد ونصف العقد الأولين من فترة الإصلاح. بحلول عام 1995، كانت مشاريع القرى والبلدات تشغل 125 مليون نسمة (انظر الجدول 2.5). كما شكلت مراكز اختبار وتجريب شعبية تثبت مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، بحيث أن كل ما ينجح في مشاريع القرى والبلدات يتحول لاحقا إلى أساس سياسة الدولة[10].

نجحت الصناعات الخفيفة التي تنتج بضائع استهلاكية للتصدير على نطاق واسع، وازداد عددها بشكل كبير، الأمر الذي دفع الصين إلى اعتماد مسار التصنيع بقيادة قطاع التصدير. مع ذلك، لم تلتزم الدولة نهائيا بفكرة أن التطوير الاقتصادي يجب أن يتم بقيادة قطاع الصادرات إلا في عام 1987.

تتباين إلى حد كبير توصيفات ماهية مشاريع القرى والبلدات. بعضها يورد دلائل على أنها عمليات ومشاريع خاصة «بكل شيء عدا الاسم»، تستغل رخص اليد العاملة الريفية أو المهاجرة ـ خصوصا فئة الشابات ـ خارج أية أطر تنظيمية. تدفع مشاريع القرى والبلدات أجورا منخفضة إلى درجة مخزية، ولا تقدم لعامليها أية مكافآت أو حمايات قانونية، مع أن بعضها يوفر قدرا محدودا من الرعاية الاجتماعية وتعويضات التقاعد والضمانات القانونية. في فوضى المرحلة الانتقالية ظهر على السطح كل أشكال التفاوت، وكان لهذه في أحيان كثيرة مظاهر محلية وإقليمية واضحة[11].

الجدول 2: تغير بنية العمالة في الصين 1980 ـ 2002 (بالملايين)

	1980	1990	1995	2000	2002
المجموع	432.6	647.5	680.7	720.9	737.4
مديني	105.3	170.4	190.4	231.5	247.8
ولاية	80.2	103.5	112.6	81.0	71.6
مشاريع تملكها الدولة	76.0	73.0	76.4	43.9	35.3
تعاوني	24.3	35.5	31.5	15.0	11.2
ملكية مشتركة	0	1.0	3.7	13.4	18.3
ملكية أجنبية	0	0.7	5.1	6.4	7.6
ملكية خاصة	0.8	6.7	20.6	34	42.7
بقية	0	23.1	16.9	81.6	96.4
ريفي	318.4	47.1	490.3	489.3	489.6
مشاريع القرى والبلدات	30.0	92.7	128.6	129.2	132.9
ملكية خاصة	-	1.1	4.7	11.4	11.4
استخدام ذاتي	-	14.9	30.5	29.3	24.7
مزارعون	288.4	368.4	326.4	320.4	317.9

المصدر: Prasad, China's Growth and Integration into the World Economy, table 8.1.

بدا واضحا خلال الثمانينيات أن المحرك الرئيس لمعظم معدلات النمو الاستثنائية في الصين يقع خارج قطاع المشاريع التي تملكها الدولة. والمعروف أن هذه المشاريع كانت توفر في الفترة الثورية ضمانات العمل والحمايات الاجتماعية لقواها العاملة. في عام 1983، سُمح لمشاريع الدولة بتوظيف «عمال التعاقد» دون أية ضمانات ولفترة محدودة[12]. كما مُنحت قدرا أكبر من الاستقلالية الإدارية، مقارنة بباقي القطاعات التي تعود ملكيتها للدولة. كان باستطاعة المدراء الاحتفاظ بنسب معينه من أرباحهم، وبيع أي فائض في الإنتاج يحققونه فوق السقف المحدد لهم بسعر السوق الحر، وهي أسعار أعلى بكثير من الأسعار الرسمية، الأمر الذي أوجد نظام تسعير مزدوج كان مربكا وقصير الأمد، كما تبين لاحقا. لم تزدهر المشاريع التي تملكها الدولة على الرغم من كل تلك الحوافز، فسقط الكثير منها تحت ثقل الديون، وكان لابد من دعمها عن طريق الحكومة المركزية أو البنوك التي تملكها الدولة. شجعت الحكومة البنوك على إقراض هذه المشاريع بشروط تفضيلية، لكن ذلك أثار مشكلة مصرفية خطيرة، فحجم القروض المعطلة لمشاريع ملكية الدولة تزايد بقيم أسّية، وازدادت معه الضغوط لإجراء إصلاحات إضافية على تلك المشاريع. لذلك قررت الدولة عام 1993 «تحويل كل المشاريع المستهدفة، الكبيرة ومتوسطة الحجم، إلى شركات مساهمة أو محدودة المسؤولية». تراوح عدد أعضاء الشركات المحدودة «بين اثنين إلى خمسين شخصا من حملة الأسهم»، بينما زاد أعضاء الشركات المساهمة على «أكثر من خمسين حملة أسهم، يمكنهم تقديم خدمات عامة». أعلن بعد عام واحد عن برنامج أكثر شمولا لدمج المؤسسات، فتحولت كل المشاريع التي تملكها

الدولة، عدا أكثرها أهمية، إلى «تعاونيات محاصصة» يمتلك كل موظفيها حقا اسميا بشراء أسهمها. حدثت موجات إضافية من خصخصة/ تمويل المشاريع التي تملكها الدولة في أواخر التسعينيات، وبحلول عام 2004 لم تشكل تلك المشاريع أكثر من 14% من العمالة الصناعية الكلية، مقابل 40% من العمالة في التسعينيات. آخر الخطوات على هذا الصعيد كان فتح مشاريع القرى والبلدات والمشاريع التي تملكها الدولة أمام الملكية الأجنبية الكاملة[13].

واجه الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج مختلطة جدا في الثمانينيات، إذ انحصر في البداية ضمن أربع مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية الجنوبية. وكان لهذه المناطق «غرض أولي يسعى إلى إنتاج سلع التصدير، بغية الحصول على القطع الأجنبي. كما شكلت مخابر اقتصادية يمكن من خلالها مراقبة واكتساب التكنولوجيات والمهارات الإدارية الأجنبية. وقد منحت المناطق الخاصة طيفا واسعا من الحوافز للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك الإجازات الضريبية، والسماح بتحويل الأرباح في فترة مبكرة، ومرافق تحتية أفضل»[14]. لكن محاولات الشركات الأجنبية الأولية استعمار سوق الصين الداخلي، في مجالات مثل السلع المصنعة والسيارات، لم تنجح كثيرا، ففي حين بقيت شركتا فولكسفاغن وفورد (بالكاد) على قيد الحياة، فشلت شركة جنرال موتورز تماما في بداية التسعينيات. وحدها قطاعات السلع التصديرية، القائمة على كثافة اليد العاملة، سجلت نجاحا أوليا واضحا. أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاء إلى الصين في بداية التسعينيات (وحتى النسبة الأكبر من مشاريع الأعمال التي بقيت على قيد الحياة) نظمه شتات الصينيين

في الخارج، خصوصا العاملين من مواقعهم المتميزة في هونغ كونغ وفي تايوان أيضا). ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف الحمايات القضائية/ القانونية الممنوحة للمشاريع الرأسمالية، أعطت أهمية كبيرة للعلاقات المحلية غير الرسمية، ولشبكات الثقة التي كان الصينيون في الخارج قادرين على استغلالها من مواقعهم المميزة[15].

خصصت الحكومة الصينية بعد ذلك عدة «مدن ساحلية مفتوحة» وعدة «مناطق اقتصادية مفتوحة» أمام الاستثمار الأجنبي (الشكل 1.5)، ثم فتحت كل الصين تقريبا أمام أي نمط من أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1995. كانت نقطة التحول مواجهة الإفلاسات التي ضربت بعض مشاريع القرى والبلدات في القطاع الصناعي عام 1997ـ 1998، وفاضت آثارها على العديد من المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة في المراكز المدينية الرئيسة. بعد ذلك، تولت آليات التسعير التنافسي مهمة نقل السلطة من الدولة المركزية إلى الأطراف المحلية، فأصبحت عملية أساسية تدفع باطراد إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. تسببت الآثار الناجمة بضرر بالغ، بل بتدمير العديد من المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، وأدت إلى موجة هائلة من البطالة. كثرت التقارير عن اضطرابات عمالية معتبرة (انظر أدناه)، وكان بقاء الحكومة الصينية مرهونا بحل مشكلة استيعاب فوائض العمل الضخمة[16].

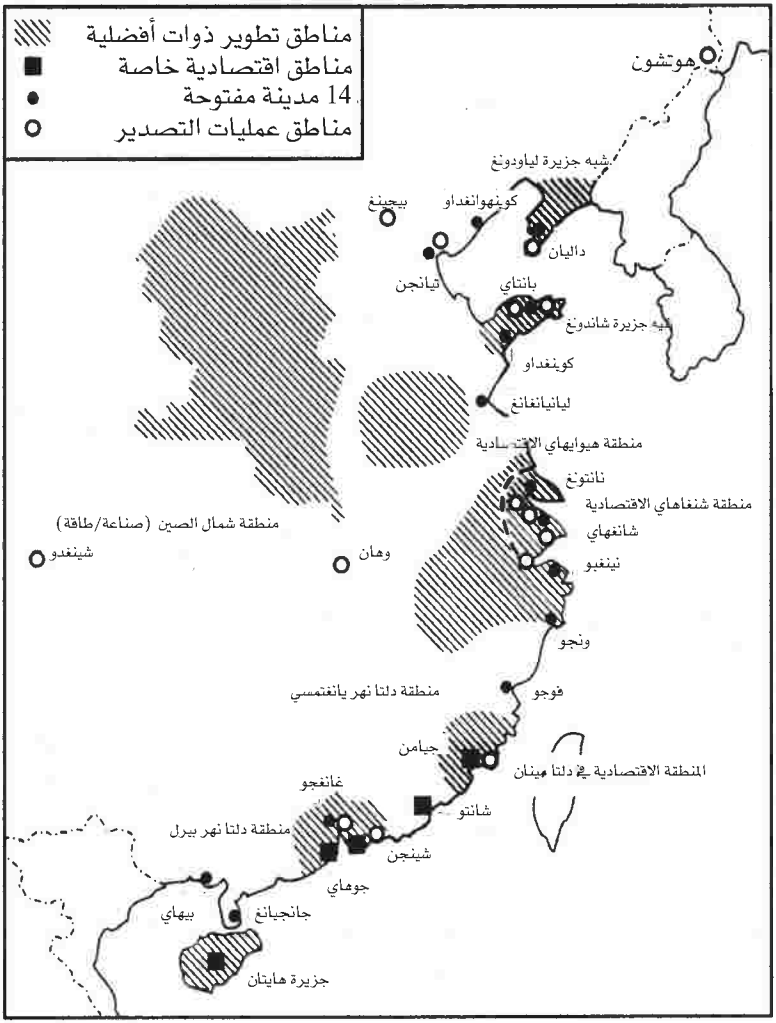

الشكل 1.5 جغرافية انفتاح الصين على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات

المصدر: Dicken, Global Shift

لم يكن بمقدور الحكومة حل المشكلة بالاعتماد حصريا على تدفق رأس المال الأجنبي المباشر والمتصاعد باطراد، برغم أهميته. والمعروف

أن الصين تسعى، منذ عام 1998، إلى مواجهة هذه المشكلة جزئيا عبر الاستثمارات القائمة على الديون، والموظفة في مشاريع هائلة الحجم لتمويل البنية المادية التحتية. يقترح المسئولون الآن إقامة مشروع (تصل تكاليفه إلى 60 بليون دولار على الأقل) أكثر طموحا حتى من المشروع الحالي الهائل لبناء «جسر الخوانق الثلاثة»، بهدف تحويل المياه من نهر اليانغتسي إلى النهر الأصفر. إن معدلات التمدين المذهلة (أكثر من 42 مدينة في الصين تجاوزت حد المليون نسمة منذ عام 1992) تتطلب استثمارات هائلة من رأس المال الثابت. لذلك يجري حاليا بناء شبكات واسعة من الطرق السريعة والأنفاق في المدن الرئيسة، ويقترح مد أكثر من 8.500 ميل من السكك الحديدية الجديدة لوصل الداخل الصيني بالمناطق الساحلية الدينامية اقتصاديا، بما في ذلك شبكة قطارات فائقة السرعة تصل بين شانغهاي وبيجينغ، وتتفرع إلى داخل منطقة التيبيت. تحفز الألعاب الأولمبية أيضا استثمارات كبيرة في العاصمة بيجينغ، كما تحاول الصين بناء نظام طرق سريعة عبر المدن يفوق كثافة مثيله الأميركي خلال خمسة عشر عاما، «في حين تبني كل مدينة كبيرة مطارا واسعا جديدا، أو انتهت لتوها من بنائه». يبين آخر إحصاء أن هناك «أكثر من 1500 مشروع بناء طرق سريعة قيد العمل في الصين اليوم، مما يضيف 172 ألف كيلو متر من الطرقات إلى الشبكة القائمة حاليا، أي ما يكفي للإحاطة بالكرة الأرضية حول خط الاستواء أربع مرات»[17]. تتجاوز هذه المحاولة إجمالا ما قامت به الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، حين أقدمت على بناء نظام طرق سريعة عبر المدن، كما تتمتع بإمكانية استيعاب فوائض العمل ورأس المال لعدة سنوات

قادمة. لكن هذه المشاريع تستتبع أخطارا أيضا، فإن لم تأت الاستثمارات بفوائدها في الوقت الملائم فسوف يترتب على ذلك أزمة مالية قد تنشب سريعا وتتفشى في الدولة الصينية.

توفر ظاهرة التمدن السريع إحدى سبل استيعاب احتياطي العمل الضخم، الذي يتجمع في المدن قادما من الأرياف. على سبيل المثال، شهدت بلدة دونغوان، الواقعة مباشرة شمال هونغ كونغ، انفجارا سكانيا حولها إلى مدينة كبيرة يقطنها سبعة ملايين نسمة في أكثر من عشرين سنة بقليل. «ولم يكتف الموظفون المسئولون في المدينة بمعدل نمو اقتصادي يبلغ 23% سنويا، ولذلك يعملون الآن على وضع اللمسات النهائية على مدينة ملحقة هائلة وجديدة كليةً، يأملون أن تجتذب 300 ألف مهندس وباحث من طليعة الصين الجديدة»[18]. ويرشح أن يشمل الموقع بناء أكبر مركز تسوق في العالم (يبنيه أصحاب البلايين الصينيين، على شكل سبع مناطق مجسمة لأمستردام وباريس وروما والبندقية ومصر وكاليفورنيا ودول البحر الكاريبي، ويقال أن كلا منها مبني باهتمام دقيق وكامل بالتفاصيل، بحيث لا يمكن تمييزها عن الأصل).

يبقى هذا النسق الجديد من المدن أسير الهوس بالمنافسة الشديدة بين الحواضر الداخلية. في دلتا نهر بيرل، مثلا، تسعى كل مدينة إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الأعمال والشركات، «عبر التفوق على المدن المجاورة في البناء والإعمار، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى نتائج متشابهة إلى حد التطابق. في أواخر التسعينيات، بنيت خمسة مطارات دولية ضمن مساحة لا يتجاوز نصف قطرها 100 كيلومتر، وثمة بداية ازدهار مماثل في سوق بناء الموانئ والجسور»[19]. وتقاوم هذه المدن والمناطق بشراسة

محاولات العاصمة بيجينغ لجم استثماراتها، جزئيا لأنها قادرة على تمويل مشاريعها الخاصة، عن طريق بيع حقوق تطوير الأراضي والعقارات والأملاك الثابتة.

وهكذا أصبحت تلك المدن مراكز حملة مسعورة من المضاربات في سوق الأراضي والمقاولة بالعقارات:

من أوائل وحتى أواسط التسعينيات، حين استحوذت «عقلية الكازينو» على الصين برمتها، موّلت البنوك وباقي المؤسسات المالية بشكل متهور مشاريع ضخمة في سوق البناء والعقارات في أرجاء البلاد كافة. قامت بين ليلة وضحاها فيلات مترفة، وشقق ومنازل فاخرة، ومساحات مكتبية من الطراز الأول، ليس فقط في المدن الرئيسة مثل بيجينغ وشنغهاي وشينجن، بل أيضا في العديد من البلدات الصغيرة في المناطق الريفية والساحلية... حولت «فقاعة شانغهاي»، كما تسمى، تلك المدينة الكئيبة والخاملة إلى إحدى أكثر حواضر العالم فتنة وسحرا، وبنهاية عام 1995، تفاخرت شانغهاي بوجود أكثر من ألف ناطحة سحاب، وحوالي مائة فندق خمس نجوم، ومساحات مكتبية تتجاوز 13.5 مليون قدم مربع ـ أي خمسة أضعاف المساحة المكتبية لعام 1994، والبالغة 2.7 مليون قدم مربع ـ وسوق عقارات وأراض «رائجة»، تراكم أسهما ورأس مال بمعدل متسارع يفوق مثيله في مدينة نيويورك... وبحلول أواخر عام 1998 انفقأت فقاعة شانغهاي الاقتصادية، إلى حد كبير بسبب افتقاد الكفاءة في تخصيص الموارد والسعة الزائدة عن الحد[20].

غير أن الازدهار السريع عاد ثانية بنشاط أكبر في أواخر التسعينيات، لتتلوه إشاعات حول الإفراط في البناء ضمن أسواق المدن المفتاحية عام 2004[21].

يقف وراء الكثير من هذا النمو والازدهار الدور المالي للنظام المصرفي في الصين، الذي تعود ملكيته إجمالا إلى الدولة. شهد ذلك القطاع توسعا سريعا بعد عام 1985، وبحلول عام 1993 ارتفع عدد فروع بنوك الدولة من 60.785 إلى 143.796 فرعا، وارتفع عدد موظفيه من 973.355 إلى 1.893.957 ألف موظف. كما ازدادت الودائع في الفترة نفسها من 427.3 بليون يوان (1يوان= 6,51 دولارا امريكيا) إلى 2.3 تريليون يوان، في حين ازدادت قيمة القروض الإجمالية من 590.5 بليون يوان إلى 2.6 تريليون يوان»[22]. تجاوزت إنفاقات البنوك آنذاك إنفاقات الميزانية الحكومية بمعدل واحد إلى خمسة. أنفق الكثير من المال على مشاريع الدولة الفاشلة، ولعبت البنوك بوضوح «دورا رياديا في خلق «فقاعات الأصول»، خصوصا في قطاعات البناء والعقارات شديدة التقلب. أصبحت القروض المعطلة مشكلة حقيقية، وكان على الحكومة المركزية في النهاية إنفاق «القدر نفسه تقريبا لإيفاء القروض المعدومة»، تماما كما فعلت الولايات المتحدة لإنقاذ قطاع الادخار والإقراض عام 1987 (بتكلفة 123.8 بليون دولار من الاعتمادات العامة، و29.1 بليون دولار من أقساط تأمين الودائع الإضافي، دفعتها المؤسسات المالية). على سبيل المثال، أعلنت الصين في عام 2003 عن تحويل مركب بقيمة 45 بليون دولار من احتياطي قطعها الأجنبي إلى بنكين حكوميين، وكان ذلك «ثالث أكبر عملية إنقاذ نظام مصرفي في أقل من ست سنوات»[23]. مع ذلك، وعلى الرغم من أن حافظة

القروض المعطلة تشكل ربما حوالي 35% من الناتج الإجمالي المحلي في الصين، فإنها تتضاءل مقارنة مع خطورة مثيلتها لدى الحكومة الفدرالية الأميركية، التي يبلغ مجموعها مع ديون الاستهلاك أكثر من 300% من الناتج الإجمالي المحلي في الولايات المتحدة[24].

في جانب مفتاحي، يبدو واضحا أن الصين تعلمت دروسا عدة من اليابان، فتحديث العلم والتعلم يسير يدا بيد ضمن استراتيجية بحث وتطوير محددة للأغراض العسكرية والمدنية في آن معا. وتلعب الاستثمارات الصينية دورا مهما في هذه الميادين العلمية، إذ توفر الصين اليوم حتى خدمات الأقمار الصناعية التجارية (الأمر الذي يثير غضب الولايات المتحدة). منذ التسعينيات، بدأت الشركات الأجنبية الكبيرة- مثل مايكروسوفت، وأوراكل، وموتورولا، وسيمينز، وآي. بي. إم، وإنتل- تحويل قدر مهم من نشاطات البحث إلى الصين، وأقامت مخابر أبحاث فيها، نظرا «لتنامي أهمية وتعقيد سوق التكنولوجيا في الصين» و «احتياطيها الكبير من العلماء المهرة ومنخفضي الأجور، ومستهلكيها الذين يزدادون غنى وتوقا إلى التكنولوجيا الحديثة، وإن كانوا لا يزالون فقراء نسبيا»[25]. أكثر من 200 شركة أجنبية رئيسة، بما فيها عمالقة مثل بريتش بتروليوم وجنرال موتورز، ركزت لتوها جزءا مهما من جهود البحث لديها في الصين. بالطبع، تشتكي هذه الشركات كثيرا مما تعتبره قرصنة غير شرعية لتكنولوجياتها وتصاميمها من قبل شركات محلية صينية، ولكنها لا تستطيع فعل الكثير، بسبب رفض الحكومة الصينية التدخل، وبسبب قدرة الدولة الصينية على وضع العراقيل أمام عملها في أكبر سوق اقتصادي في العالم، إن هي ألحت بقوة على مثل هذه المواضيع.

ولم تكن الشركات الأجنبية الغربية وحدها الناشطة في هذا المجال، فقد استثمرت كل من اليابان وكوريا الجنوبية في «مدن الأبحاث» الصينية على نطاق واسع، للحصول على موقع لها، والاستفادة من قوة العمل الرخيصة وعالية المهارة. كانت النتيجة العامة تحويل الصين إلى موقع بالغ الجاذبية لفعاليات قطاع التكنولوجيا المتقدمة. حتى شركات التكنولوجيا الهندية المتقدمة وجدت أن من الأرخص لها نقل بعض نشاطاتها إلى الصين. كذلك نشأ قطاع محلي للتكنولوجيا المتقدمة في عدد من المناطق الصينية. يوجد في مدينة شنجين، مثلا، «عشرات الأبنية الزجاجية والحجرية الأنيقة التي تليق بوادي السيليكون، والتي يؤوي حرمها الواسع أكثر من عشرة آلاف مهندس صيني، يعملون بدأب على تأسيس شركة هيواوي كأول شركة صينية عالمية في مجال تجهيزات الاتصالات». وكانت شركة هيواوي، منذ بدايتها في أواخر التسعينيات، «استثمرت بكثافة في إقامة شبكة مبيعات في آسيا والشرق الأوسط وروسيا، وتبيع منتجاتها اليوم في أكثر من أربعين دولة، بأسعار تقل بمقدار الثلث على منافساتها»[27]. كذلك تحتفظ الشركات الصينية في الوقت الحالي بوجود فاعل في مجال صناعة وتسويق الكومبيوترات الشخصية.

العلاقات الخارجية

شكلت التجارة الخارجية عام 1978 ما مجموعه 7% فقط من الناتج القومي الإجمالي في الصين، ولكنها ارتفعت إلى 40% في بداية التسعينيات، وبقيت على هذا المستوى منذ ذلك التاريخ. كما تضاعفت أربع مرات حصة الصين من التجارة العالمية في نفس الفترة، وبحلول

عام 2004 شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يزيد عن 40% من ناتج الصين الإجمالي المحلي (نصفها في قطاع التصنيع)، فأصبحت الصين أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم النامي. كانت الشركات متعددة الجنسيات تستغل الأسواق الصينية وتحقق فيها أرباحا كبيرة. شركة جنرال موترز، مثلا، عادت إلى السوق الصيني ثانية في نهاية التسعينيات، بعد فشل مشروعها الأول في بدايات العقد. وبحلول عام 2003، أظهرت التقارير أن أرباح مشاريعها الصينية تفوق بكثير أرباح عملياتها المحلية داخل الولايات المتحدة[28].

بدا بوضوح أن إستراتيجية التنمية بقيادة قطاع التصدير أثبتت نجاحا باهرا في الصين. المشكلة أن أيا من هذا لم يجر التخطيط له عام 1978، فبرغم أن دينغ أظهر تحولا عن سياسات ماو في الاعتماد الداخلي على الذات، إلا أن عمليات الانفتاح الأولى على الخارج كانت تجريبية ومؤقتة، ومحددة ببعض المناطق الاقتصادية الخاصة مثل غوانغدونغ. لم يوافق الحزب على أن يقود قطاع التصدير عملية التنمية حتى عام 1987، حين لاحظ نجاح التجربة في غواندونغ، ولم يقبل وضع طاقة الحكومة المركزية الكاملة وراء الانفتاح على التجارة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا بعد رحلة دينغ إلى المناطق الجنوبية عام 1992[29]. على سبيل المثال، في عام 1994 ألغي معدل صرف القطع الأجنبي المزدوج (السعر الرسمي وسعر السوق) بتخفيض السعر الرسمي بقيمة 50%، وفي حين تسبب التخفيض بإحداث ما يشبه أزمة تضخم، فإنه مهد الطريق أمام نمو هائل في التجارة وتدفق رأس المال، اللذين وضعا الصين في موقعها الحالي كأكثر اقتصادات العالم دينامية ونجاحا. سوف

تظهر الأيام أهمية هذا التطور بالنسبة لمستقبل الليبرالية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ولع الليبرالية الجديدة بالتغيير المستمر عبر التنافس والتوسعات الجغرافية غير المتساوقة.

اعتمد نجاح إستراتيجية دينغ في البداية على الارتباط بهونغ كونغ. وكانت هونغ كونغ لتوها أول «نمور» آسيا الاقتصادية، ومركزا مهما للدينامية الرأسمالية. كما تميزت عن باقي دول المنطقة (مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية)، التي لجأت إلى مستويات عالية من تخطيط الدولة، بأنها طورت اقتصادها بطريقة فوضوية تعتمد على المبادرة التجارية دون توجيه مهم من قبل الدولة. وكان موقعها ملائما تماما وسط شتات رجال المال والأعمال الصينيين، ذوي الارتباطات العالمية المهمة. تطورت البنية الصناعية في هونغ كونغ على أساس خطوط العمالة الكثيفة، ومستويات القيمة المضافة المنخفضة (وفي مقدمتها الصناعات النسيجية)، ولكن بحلول السبعينيات عانت هونغ كونغ من منافسة أجنبية شديدة ونقص حاد في اليد العاملة. في مكان قريب عبر الحدود الصينية، كانت غواندونغ تمتلك كل ما يحتاجه العالم من عمالة رخيصة، وكان انفتاح دينغ الاقتصادي أشبه ما يكون بهبة إلهية. اقتنص رأس المال في هونغ كونغ الفرصة السانحة، واستغل العديد من الارتباطات الخفية عبر الحدود للدخول إلى سوق الصين، فقام بوظيفة الوسيط لكل التجارة الخارجية التي تملكها الصين اليوم، واستخدم شبكة تسويقه وعلاقاته الفاعلة مع الاقتصاد العالمي، التي تدفقت من خلالها السلع المصنعة في الصين بيسر وسهولة.

حتى في فترة متأخرة كأواسط التسعينيات، جاء حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين عبر هونغ كونغ. وعلى الرغم من أن بعض

الفضل في ذلك يرجع إلى خبرة هونغ كونغ في مجال الأعمال، وتوسطها للحصول على مصادر أكثر تنوعا لرأس المال، فليس ثمة شك في حقيقة أن المصادفة العرضية بقرب هونغ كونغ الجغرافي كان حاسما في اختيار المسار التطويري الذي اتخذته الصين برمتها. في بداية الثمانينيات، نجحت مناطق التطوير الاقتصادي التي أقامتها الحكومة المحلية في مدينة شنجن، مثلا، لأن مشاريع القرى والبلدات التي أقيمت حديثا في المناطق الريفية اجتذبت رأسماليي هونغ كونغ، الذين وفروا لها الآلات والمدخلات والتسويق، في حين قدمت شنجن العمل المطلوب. وما إن تأسست مشاريع القرى والبلدات على أرضية صلبة حتى قلد الرأسماليون الأجانب الآخرون (خصوصا التايوانيون المتركزون أساسا في المناطق المحيطة بمدينة شانغهاي، بعد فتحها أمام الاستثمار الأجنبي) أسلوب العملية، واستنسخوه في مناطق أخرى. تنوعت بعد ذلك مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بشكل كبير خلال التسعينيات، مع قيام شركات متحدة من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة باستخدام الصين كمركز إنتاج خارجي على نطاق واسع.

في منتصف التسعينيات، بدا واضحا أن سوق الصين الداخلي الهائل يجتذب الرأسمال الأجنبي أكثر فأكثر. في حين لم يمتلك إلا 10% من سكان الصين القدرة الشرائية لطبقة وسطى وليدة ومتوسعة باطراد، إلا أن 10% من حوالي بليون إنسان تشكل سوقا داخلية ضخمة. بدا السباق التنافسي لتزويدهم بالسيارات والهواتف المحمولة وأجهزة العرض الرقمية والتلفزيونات والغسالات، إضافة إلى مراكز التسوق وشبكات الطرق السريعة والمنازل الفاخرة. ارتفع المعدل الشهري لإنتاج السيارات

تدريجيا من حوالي 20.000 سيارة عام 1993 إلى أكثر من 50.000 سيارة بقليل عام 2001، ثم قفز تصاعديا ليبلغ حوالي 250.000 سيارة شهريا في منتصف عام 2004. تدفق فيض من الاستثمارات الأجنبية إلى الصين ـ عبر مختلف أنواع الشركات، بدءا بوول مارت وماكدونالدز وانتهاء بصناعة رقاقات الكومبيوتر ـ توقعا لنمو سريع في السوق الداخلي مستقبلا، برغم الشكوك المؤسساتية، وتقلب سياسات الدولة، والمخاطر الواضحة للتوسع الاقتصادي المفرط[30].

إن اعتماد الصين المكثف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجعلها حالة خاصة، تختلف تماما عن اليابان أو كوريا الجنوبية. بقيت الرأسمالية الصينية نتيجة لذلك غير متكاملة، في حين ما زالت التجارة الداخلية بين مناطق الصين وأقاليمها ضعيفة وقليلة التطور إلى حد ما، برغم الاستثمارات الضخمة في وسائل الاتصالات الجديدة. في بعض الأقاليم، مثل غواندونغ، يفوق حجم التجارة العالمية بمراحل حجم التجارة الداخلية مع باقي مناطق الصين، ولا يتدفق رأس المال الصيني بسهولة من منطقة إلى أخرى، على الرغم من تزايد النشاطات الاندماجية بين الشركات مؤخرا، ومحاولات الدولة إيجاد تحالفات فرعية بين مختلف المناطق[31]. لذلك سوف لن يتقلص الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إلى الحد الذي يتحسن فيه تخصيص الموارد والارتباطات الرأسمالية داخل الصين نفسها[32].

بمرور الزمن، حدثت طفرة في العلاقات التجارية الصينية مع الخارج، خصوصا في السنوات الأربع الماضية. وفي حين لعب دخول الصين عضوية منظمة التجارة العالمية دورا مهما في ذلك، فإن مجرد دينامية

النمو الاقتصادي الصيني، وتحول بنى المنافسة العالمية، جعلا من المحتم إيجاد اصطفاف رئيس جديد في العلاقات التجارية. في الثمانينيات، قام موقع الصين في الأسواق العالمية أساسا على الإنتاج منخفض القيمة المضافة، كبيع المنسوجات الرخيصة والألعاب والصناعات البلاستيكية بكميات كبيرة. وقد تركت سياسات ماو الصين مكتفية ذاتيا في مجال الطاقة والعديد من المواد الخام (الصين واحدة من أكبر الدول المنتجة للقطن في العالم). كل ما تحتاجه كان استيراد الآلات والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق العالمية (الأمر الذي وفرته هونغ كونغ عن طيب خاطر). واستطاعت الصين استخدام رخص اليد العاملة كميزة تنافسية كبيرة، فالأجور الساعية لإنتاج المصنوعات النسيجية في الصين في أواخر التسعينيات كان 30 سنتا، مقارنة مع 2.75 دولارا في المكسيك وكوريا الجنوبية، وحوالي 5 دولارات في هونغ كونغ وتايوان، وأكثر من 10 دولارات في الولايات المتحدة[33]. في المراحل الأولى، كان الإنتاج الصيني إلى حد بعيد تابعا لتجار هونغ كونغ وتايوان، الذين تحكموا بالوصول إلى الأسواق العالمية، واقتطعوا حصة الأسد من الأرباح التجارية، وأقاموا باطراد عملية تكامل في الإنتاج عبر شراء مشاريع القرى والبلدات أو المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، أو الاستثمار فيها. لم يكن من غير المألوف وجود مرافق إنتاج تستخدم أكثر من 40.000 عامل في دلتا نهر بيرل، مثلا. كما إن انخفاض معدلات الأجور جعل الابتكارات في مجال الادخار وتوفير رأس المال ممكنة. فعلى عكس المعامل الأميركية عالية الإنتاجية، التي تستخدم أنظمة مؤتمتة باهظة التكاليف، تعمد «المصانع الصينية إلى قلب هذه العملية بإخراج رأس المال من عملية الإنتاج

وإعادة تقديم دور أكبر لقوة العمل»، بحيث ينخفض رأس المال الكلي المطلوب نموذجيا بنسبة الثلث. نموذجيا أيضا، «يؤدي الجمع بين الأجور المنخفضة ورأس المال الأقل إلى زيادة العوائد على رأس المال، بنسبة أعلى بكثير من مستويات المعامل الأميركية»[34].

هذا النوع من الميزات الخيالية في أجور العمل يعني أن بإمكان الصين منافسة مواقع التكلفة الرخيصة الأخرى في العالم، مثل المكسيك وإندونيسيا وفيتنام وتايلاند، في قطاعات الإنتاج منخفضة القيمة المضافة (كالصناعات النسيجية). لذلك خسرت المكسيك 200.000 وظيفة في أقل من عامين، وسبقتها الصين (برغم اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية) كأكبر مورد للبضائع الاستهلاكية إلى السوق الأميركي. خلال التسعينيات، بدأت الصين تسلق سلم القيمة المضافة في الإنتاج، ونافست كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وماليزيا وسنغافورة في مجالات مثل صناعة الإلكترونيات والآلات. وحدث هذا جزئيا نتيجة قرار الشركات الكبيرة في هذه الدول نقل مواقع إنتاجها إلى الخارج، للاستفادة من مخزون العمل منخفض الأجور وعالي المهارة، الذي يخرجه نظام التعليم الجامعي في الصين. في البداية، جاء التدفق الأكبر من تايوان، حيث يقال أن أكثر من مليون مهندس ورجل أعمال تايوانيين يعيشون ويعملون اليوم في الصين، ويحملون معهم الكثير من القدرات الإنتاجية. كذلك كان تدفق الشركات الأجنبية إلى داخل الصين قويا من كوريا الجنوبية (انظر الشكل 4.4)، حيث تمتلك شركات الإلكترونيات الكورية عمليات واسعة في الصين اليوم. على سبيل المثال، في شهر أيلول/ سبتمبر عام 2003، «أعلنت شركة سامسونغ للإلكترونيات نقل أعمال صناعة الكومبيوتر في كافة فروعها

إلى الصين، بعد أن استثمرت 2.5 بليون دولار هناك، وأقامت 10 فروع مبيعات و26 شركة إنتاج، تشغل ما مجموعه 42 ألف شخص»[35]. كذلك نقلت اليابان إنتاجها الخارجي إلى الصين، الأمر الذي أسهم في انخفاض العمالة الصناعية اليابانية من 15.7 مليون عامل عام 1992 إلى 13.1 مليون عامل عام 2001. بدأت الشركات اليابانية أيضا تنسحب من ماليزيا وتايلاند وأماكن أخرى كي تعيد موقعة إنتاجها في الصين، حيث تستثمر اليوم بكثافة عالية، إلى حد أن نصف حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان يتم من خلال الشركات اليابانية. وكما شاهدنا في حالة الولايات المتحدة، قد تحقق الشركات المتحدة أرباحا كبيرة في حين تعاني أوطانها مصاعب جمة. لقد أزاحت الصين فرص عمل كثيرة في القطاعات الصناعية داخل اليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وأماكن أخرى، تفوق بمراحل فرص العمل التي أزاحتها داخل الولايات المتحدة. كما إن النمو المدهش الذي حققته الصين داخليا وخارجيا عبر موقعها التجاري العالمي، يقابل من نواح عدة الركود الاقتصادي الياباني الطويل، وتراجع معدلات النمو، وركود حركة التصدير، والأزمات الدورية في بقية دول شرق وجنوب- شرق آسيا. ومن المرجح أن تتعمق الآثار السلبية للتنافسية الصينية على العديد من الدول مع مرور الزمن[37].

من ناحية أخرى، أدى النمو الاقتصادي الدراماتيكي في الصين إلى جعلها أكثر اعتمادا على المصادر الأجنبية للطاقة والمواد الخام. في عام 2003، استهلكت الصين «30% من إنتاج الفحم في العالم و36% من إنتاج الفولاذ و55% من إنتاج الإسمنت»[38]؛ وانتقلت من حالة شبه اكتفاء ذاتي في استهلاك النفط عام 1990 إلى ثاني أكبر مستورد للنفط بعد

الولايات المتحدة عام 2003. اشترت الشركات الصينية أسهما في نفط حوض بحر قزوين، وبدأت مفاوضات مع المملكة العربية السعودية لضمان وصول إمدادات النفط من الشرق الأوسط. كذلك شكلت اهتماماتها النفطية ومصالحها المشتركة في قطاع الطاقة مع السودان وإيران مصدر توتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة في حلبتي الصراع هاتين. كذلك تنافست الصين مع اليابان في حق الوصول إلى النفط الروسي. وفي سعيها للحصول على مصادر جديدة للمعادن والمواد الخام، تضاعف أربع مرات حجم وارداتها من أستراليا في التسعينيات. كما سارعت إلى عقد صفقات مع تشيلي والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا والعديد من الدول الأخرى لتلبية حاجتها الماسة إلى المعادن الاستراتيجية، مثل النحاس والقصدير والحديد الخام والبلاتين والألمنيوم. سعت الصين أيضا إلى استيراد المواد الزراعية والأخشاب من كل مكان في العالم (وحصلت على مشتريات ضخمة من فول الصويا من البرازيل والأرجنتين، مما ساعد على نفخ روح جديدة في اقتصاد هاتين الدولتين)، وأدت حاجتها الهائلة لخردة المعادن إلى رفع أسعارها في أنحاء العالم كافة. حتى الصناعة الأميركية استفادت من الحاجة الصينية إلى معدات جرف ونقل التربة (شركة كاتربلير) والمحركات التوربينية (شركة جي. إي). بالمقابل، ازدادت الصادرات الآسيوية إلى الصين بمعدلات مذهلة، إذ تعتبر اليوم الوجهة الأساس لصادرات كوريا الجنوبية، وتنافس الولايات المتحدة على الموقع الأول لسوق التصدير الياباني. ولعل حالة تايوان خير دليل على السرعة في إعادة توجيه العلاقات التجارية الصينية، ففي عام 2001 سبقت الصين الولايات المتحدة كسوق الصادرات التايوانية الأهم في العالم (بشكل أساس السلع المصنعة متوسطة الحجم)، ولكن بنهاية عام 2004 أصبحت تايوان تصدر إلى الصين ضعف ما تصدره إلى الولايات المتحدة[39].

عملياً، تتسيد الصين اليوم شرق وجنوب ـ شرق آسيا كقوة إقليمية مهيمنة وذات نفوذ عالمي هائل. ولا تتنزه الصين عن إعادة تأكيد تقاليدها الإمبراطورية في المنطقة، وما وراءها. عندما واجهت الأرجنتين الصين بمخاوفها من أن تدمر الواردات الصينية الرخيصة البقية الباقية من صناعات النسيج والأحذية والجلديات الأرجنتينية المحلية، التي بدأت بالازدهار ثانية عام 2004، كانت نصيحة الصين ببساطة أن تترك الأرجنتين هذه الصناعات تذوي وتموت، وتركز على عملية تحويل الاقتصاد الأرجنتيني إلى منتج للمواد الخام والسلع الغذائية للسوق الصيني الرائج. ولم يخفق الأرجنتينيون في إدراك أن هذه كانت الطريقة عينها التي اتبعتها بريطانيا في مقاربة إمبراطوريتها الهندية في القرن التاسع عشر. مع ذلك، تحرّك الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية في الصين اليوم القسم الأكبر من الاقتصاد العالمي. وعندما تباطأ النمو الاقتصادي في الصين عام 2004، انعكس ذلك سلبا في حالة قلق واضطراب عمت الأسواق المالية، وأسواق السلع الأساسية في كل مكان في العالم. هبطت أسعار النيكل من مستوياتها القياسية في السنوات الخمس عشرة الماضية، وتدهورت أسعار النحاس من مستوياتها القياسية في السنوات الثماني الماضية. كما عانت العملات في اقتصادات يقودها قطاع المواد الخام والسلع الأساسية، في دول مثل أستراليا وكندا ونيوزيلانده، آثارا سلبية مماثلة؛ وارتعشت الاقتصادات القائمة على التصدير في آسيا وغيرها، خشية القلق من أن تشتري الصين عددا أقل من مشابهات تايوان، وقضبان فولاذ كوريا الجنوبية، ومطاط تايلاند، وأرز فييتنام، وقصدير ماليزيا[40].

كما يحدث دائما في ديناميات التراكم الرأسمالي الناجح، ثمة نقطة تحتاج فيها الفوائض وفضول القيمة المتراكمة داخليا إلى منافذ خارجية. أحد المسارات كان دعم الدين الأمريكي، وبالتالي تعويم سوق المنتجات الصينية، وإبقاء سعر اليوان مرفوعا إلى حد ملائم يوازي قيمة الدولار. لكن الشركات التجارية الصينية نشطت على الصعيد العالمي منذ فترة طويلة، وقد وسعت مداها ومجالات عملها بشكل ملحوظ منذ أواسط التسعينيات. كذلك تستثمر الشركات والأعمال الصينية بكثافة في الخارج، كي تضمن مواقعها في الأسواق الأجنبية. يجري حاليا، على سبيل المثال، تجميع أجهزة التلفزيون الصينية في هنغاريا، لضمان الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوربي؛ وفي نورث كارولاينا، لضمان الوصول إلى السوق الأميركي. كما تخطط شركة صينية لتجميع السيارات آليا، وفي النهاية بناء مصنع متكامل، في ماليزيا؛ بل تستثمر الشركات الصينية حتى في قطاع السياحة في مناطق المحيط الهادي، لتلبية طلباتها الخاصة والمتزايدة باطراد.

يخرج الصينيون عن القالب الليبرالي الجديد بشكل شديد الوضوح في جانب واحد: يتوفر لدى الصين فوائض عمل ضخمة، ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي عليها أما استيعابها أو قمعها بعنف. وتستطيع الصين تحقيق الاستيعاب حصرا عن طريق مشاريع البنية التحتية التي تمولها القروض، ومشاريع تشكيل رأس مال ثابت (ازدادت استثمارات رأس المال الثابت بمعدل 25% عام 2003) على نطاق هائل. يكمن الخطر في قيام أزمة حادة في التراكم المفرط في رأس المال الثابت (خصوصا في البيئة القائمة)، وثمة دلائل كثيرة على الإفراط في سعة الإنتاج (على سبيل المثال في إنتاج السيارات والإلكترونيات)، وقد حدثت

فعليا للتو دورة انتعاش وإفلاس في قطاع الاستثمارات المدينية. لكن هذا كله يتطلب ابتعاد الصين عن العقيدة الليبرالية الجديدة والتصرف كدولة كينزية التوجهات، الأمر الذي يتطلب بدوره ضوابط على رأس المال ومعدلات الصرف، تتناقض مع القواعد العالمية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووزارة الخزانة الأميركية. في حين تبقى الصين اليوم مستثناة من هذه القواعد، كمرحلة انتقالية لعضوية منظمة التجارة العالمية، فإنها لا تستطيع البقاء على هذا الحال للأبد. كما تزداد في الوقت الحالي صعوبة فرض ضوابط على تدفق رأس المال الصيني، نتيجة تسرب «اليوان» عبر الحدود النفوذة مع هونغ كونغ وتايوان إلى الاقتصاد العالمي. ومن الجدير التذكر في هذا السياق أن انهيار نظام بيتون وودز الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية، جاء برمته نتيجة تشكل سوق أوربي للدولار، مع إفلات الدولار الأميركي من ضوابط سلطاته النقدية ذاتها. يبدو أن الصين تسير لتوها على طريق استنساخ المشكلة نفسها، وتبقى توجهاتها الكينزية بالتالي عرضة التهديد المستمر.

لا يتحمل النظام المصرفي الصيني، الذي يقوم أساسا بتمويل العجز الحالي، عملية الاندماج بالنظام المالي العالمي في الوقت الراهن، لأن نصف حافظة قروضه ديون معطلة. لحسن الحظ، يتمتع ميزان المدفوعات الصيني بفائض مالي يمكن استخدامه، كما شاهدنا، في مسح أخطاء البنوك وإعادة سجلها نظيفا. لكن في هذه النقطة تحديدا تبقى فردة الحذاء الأخرى قابلة للسقوط، لأن الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها الصين تحمل أعباء ذلك يكمن في مراكمة فوائض ميزان مدفوعاتها

تجاه الولايات المتحدة. وينجم عن ذلك حالة خاصة من التكامل المتبادل، تقوم فيها البنوك المركزية في الصين واليابان وتايوان وغيرها من الدول الآسيوية بتمويل الدين الأميركي، كي تستهلك الولايات المتحدة بالمقابل فائض إنتاج هذه الدول بشكل ملائم، مما يجعل الولايات المتحدة عرضة أهواء البنوك المركزية الآسيوية من جهة، لكنه من الجهة المقابلة يرتهن دينامية الاقتصاد الصيني للسياسات النقدية والمالية الأميركية. في الوقت الراهن تتصرف الولايات المتحدة أيضا بطريقة كينزية- فتدور عجزا فدراليا هائلا، وتتحمل ديونا استهلاكية كبيرة، في الوقت الذي تصر فيه على أن يطيع الآخرون القواعد الليبرالية الجديدة. مثل هذا الوضع غير قابل للبقاء طويلا، وثمة الكثير من الأصوات المؤثرة في الولايات المتحدة حاليا تحذر من أن أميركا تتجه بسرعة إلى إعصار أزمة مالية كبيرة.[42] بالنسبة إلى الصين، قد يستتبع ذلك التحول عن سياسات استيعاب العمل إلى سياسات القمع الصريح، وما إذا كان هذا النهج سينجح، كما نجح في ساحة تيانمن عام 1989، سوف يعتمد بشكل حاسم على توازن القوى الطبقية، وعلى موقعة الحزب الشيوعي نفسه تجاه تلك القوى.

نحو إعادة تشكيل السلطة الطبقية؟

في 9 حزيران/ يونيو عام 2004، اشترى نكرة اسمه السيد وانغ سيارة «مايباك» فائقة الفخامة من شركة دايملر ـ كرايزلر في بيجينغ بمبلغ 900 ألف دولار. على درجة أدنى قليلا في سلم السيارات الأشهر في العالم، تعتبر الصين اليوم أكبر سوق لسيارات المرسيدس ـ بنز. ويشير رواج سوق السيارات الفارهة في الصين إلى نتيجة يمكن استقراؤها بسهولة: لقد

استطاعت «قلة قليلة من العائلات الصينية مراكمة ثروات استثنائية»[45]؛ ولا بد أن أحدا ما، في مكان ما، بطريقة ما، يغتني إلى حد بعيد جدا في الصين اليوم.

قد تكون الصين صاحبة أحد أسرع اقتصادات العالم نموا، لكنها أصبحت أيضا أحد أكثر المجتمعات تفاوتا في العالم (الشكل 2.5). عادت فوائد النمو بشكل رئيس على سكان المدن، وعلى الموظفين المسئولين في الحكومة والحزب، ففي السنوات الخمس الماضية توسع فارق الدخل بين سكان المدن الغنية والريف الفقير بشكل حاد، لدرجة أن بعض الدراسات المقارنة تشير حاليا إلى أن التصدع الاجتماعي في الصين يفوق مثيله في أفقر الأمم الأفريقية[46]. لم تمح الفترة الثورية أبدا التفاوت الاجتماعي في الصين، بل أصبحت الفروقات بين الريف والمدينة قانونا متعارفا عليه. ومع قدوم الإصلاح، يقول الباحث وانغ، «حول هذا التفاوت البنيوي نفسه بشكل متسارع إلى تباين حاد في الدخل بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وأدى إلى استقطاب اجتماعي واضح»[47]. تؤكد مقاييس التفاوت الاجتماعي الرسمية، مثل «مُعامِل جيني»، أن الصين تحركت على مسار سريع نقلها، في غضون عشرين سنة لا أكثر، من أحد أفقر المجتمعات الزراعية وأكثرها مساواة في العالم إلى مجتمع يعاني تفاوتا حادا ومزمنا (انظر الشكل 2.5). وتتوسع بشكل متزايد وسريع الهوة في الدخل بين المناطق الريفية والمدينية (ويرسخها نظام تراخيص السكن)، حيث يقود سكان المدن الأغنياء سيارات بي. إم. دبليو، في حين يكون الفلاح محظوظا إن تناول وجبة لحم مرة في الأسبوع. ويزداد التفاوت حدة حتى داخل القطاعين الريفي والمديني، وتتعمق كذلك

التفاوتات المناطقية، إذ تندفع بعض مدن المناطق الساحلية في الجنوب إلى الأمام، بينما تبقى المناطق الداخلية و «حزام الصدأ» في الشمال تتخبط في تقدمها المتعثر، أو تفشل كلية في الإقلاع[48].

لا تعتبر الزيادات في التفاوت الاجتماعي بحد ذاتها مؤشرا موثوقا على إعادة تشكيل السلطة الطبقية. كما تبقى الدلائل على هذا التشكل عرضية وأبعد ما تكون عن الثبات والمصداقية. مع ذلك، يمكننا الشروع باستقراء النتائج، أولا، من خلال النظر إلى الوضع في أدنى درجات السلم الاجتماعي. «في عام 1978، كان هناك 120 مليون عامل في الصين، وبحلول عام 2000 أصبح عددهم 270 مليونا. لو أضفنا الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدن، ووجدوا عملا مأجورا بعيد الأمد، ويبلغ عددهم 70 مليونا، يصبح عدد أفراد الطبقة العاملة في الصين اليوم حوالي 350 مليون نسمة». يعمل «100 مليون من هؤلاء في القطاعات غير الحكومية، ويجري تصنيفهم رسميا كعمال مأجورين في الوقت الحالي»[49]. كذلك تعتبر نسبة كبيرة من العاملين فيما تبقى من القطاع الحكومي (المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، ومشاريع القرى والبلدات معا) عمليا عمالا مأجورين. هنالك، إذن، عملية تحول بروليتاري واسعة النطاق في الصين، تميزها مراحل الخصخصة والخطوات المتبعة لفرض قدر أكبر من المرونة في سوق العمل (بما في ذلك تخلي المشاريع العامة عن التزامات الرعاية الاجتماعية والتعويضات التقاعدية). كذلك «دمرت الدولة من الداخل» جهاز الخدمات، «فحكومات المناطق الريفية»، حسب تقارير المنظمة الصينية لمراقبة أوضاع العمل، «لا تتلقى أي دعم تقريبا من المناطق الأكثر غنى. وتفرض حكومات المناطق الريفية ضرائب على المزارعين المحليين،

ورسوما لا نهاية لها لتمويل المدارس والمشافي وبناء الطرق، وحتى أجهزة الشرطة». وتتزايد معدلات الفقر بين من تخلفوا عن الركب، برغم هدير معدلات النمو بنسبة 9% بين عامي 1998 و 2002. كما تم التخلي عن 27 مليون عامل من المشاريع التي تملكها الدولة، والتي انخفض عمالها أصلا من 262 ألفا إلى 159 ألف عامل. الأمر الأكثر إثارة للدهشة أن الخسائر الصافية في فرص العمل في قطاع الصناعات الأساسية، طوال العقد الماضي أو نحو ذلك، بلغ حوالي 15 مليون فرصة عمل في الصين[50]. باختصار، إلى الحد الذي تتطلب فيه الليبرالية الجديدة قوة عمل كبيرة وسهلة الاستغلال وضعيفة نسبيا، يعتبر الاقتصاد الصيني بالتأكيد مؤهلا تماما لأن يكون اقتصادا ليبراليا جديدا، وإن يكن «بخصائص صينية».

أما تراكم الثروة على الطرف المقابل من السلم الاجتماعي، فقصة أكثر تعقيدا، إذ يبدو أنها سارت جزئيا عبر مجموعة عوامل مشتركة من الفساد، والخداع، والاستيلاء العلني على الحقوق والأصول، التي كانت يوما ملكية جماعية. مع تحويل الحكومات المحلية حصص المشاريع إلى الإدارة كجزء من إستراتيجية إعادة الهيكلة، أصبح الكثير من المدراء يمتلكون بين عشية وضحاها، وبوسائل مريبة عدة، حصصا تزيد قيمتها عن عشرات ملايين اليوانات، فشكلوا فئة جديدة من أمراء المال والأعمال في الصين. وعندما جرت عمليات إعادة هيكلة المشاريع التي تملكها الدولة، وتحويلها إلى شركات مساهمة، «أُعطي المدراء حصصا كبيرة من الأسهم، وتلقوا أحيانا رواتب سنوية تزيد مئة مرة عن متوسط أجور العامل العادي»[51]. على سبيل المثال، لم يتملك كبار المدراء في مصانع تسينغاتو لتخمير الجعة والمشروبات الروحية، التي تحولت إلى شركة مساهمة عام 1993،

شريحة كبيرة من أسهم تجارة رابحة (ويزداد باطراد حضورها القومي وسلطاتها الاحتكارية، عبر عمليات استيلاء على العديد من مخامر الجعة المحلية) فحسب، بل منحوا أنفسهم أيضا رواتب سخية كمدراء. كما لعبت العلاقات المتميزة بين أعضاء الحزب والمسئولين الحكوميين ورجال الأعمال المستقلين وموظفي البنوك دورا مهما، إذ كان بمقدور مدراء الشركات المخصخصة حديثا، ممن تلقوا عددا معينا من الأسهم، اقتراض المال من البنوك (أو من الأصدقاء) لشراء الأسهم المتبقية من العمال (أحيانا بالإكراه، عبر التهديد بالتسريح مثلا). ونظرا لأن عددا كبيرا من القروض المصرفية كان معطلا، لجأ المدراء الجدد إلى إيقاع الشركة في العجز (وتجريد أصولها أثناء ذلك لتحقيق أرباح شخصية)، أو إيجاد سبل ملتوية للتهرب من دفع القروض دون إعلان الإفلاس (قوانين الإفلاس ليست متطورة كثيرا في الصين). في كل الأحوال، عندما تأخذ الدولة 45 بليون دولار من القطع الأجنبي، كسبته من تعب قوى عاملة مستغلة إلى أبعد الحدود، لإنقاذ البنوك وتغطية قروضها واستثماراتها غير المربحة، فإنها قد تكون فعليا تعيد توزيع الثروة من الطبقات الأدنى إلى الأعلى، لا العكس. لقد استطاع الكثير من المدراء المجردين من الأخلاق والضمير السيطرة على الشركات المخصخصة حديثا، والاستيلاء على أصولها بسهولة، واستغلالها لمنافعهم وبناء ثرواتهم الشخصية.

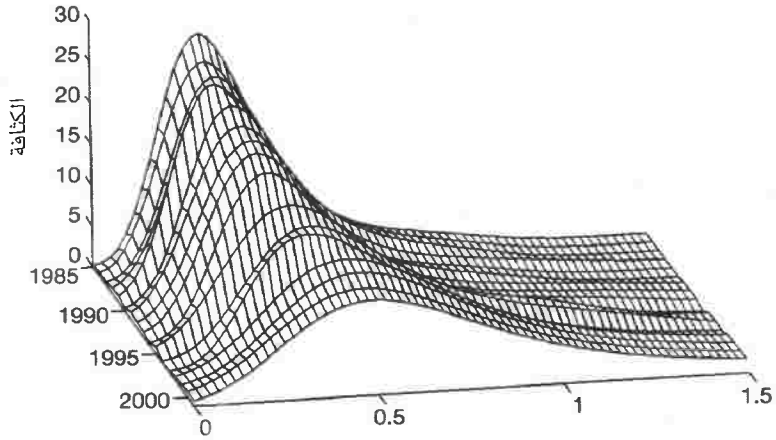

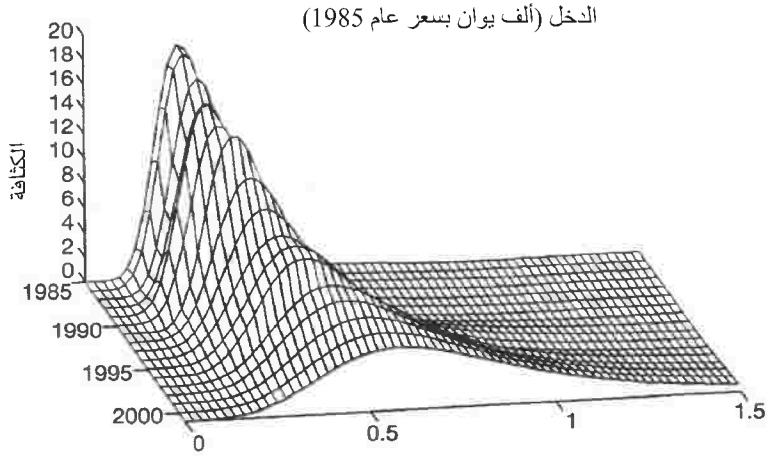

الشكل 5-2: ازدياد تفاوت الدخل في الصين 1985 ـ 2000
(المجسم الأعلى) في الأرياف ـ (المجسم الأسفل) في المدن

المصدر:

Wu and Perloff, China's Income Distribution Over Time

يلعب الرأسمال المحلي أيضا دورا متزايد الأهمية في خلق الثروة. فالعديد من الشركات الصينية وضعت نفسها الآن في موقع تنافسي مع أقرانها من الشركات الأجنبية، ليس فقط في السوق المحلي بل أيضا على الحلبة العالمية، وذلك بعد أن استفادت من أكثر من عشرين سنة تمويل تكنولوجي عبر المشاريع المشتركة، وبعد تمتعها بنعمة الوصول إلى مجمعات كبيرة من العمالة الماهرة والخبرات الإدارية، وقبل كل شيء آخر بعد تهيئة نفسها لتقبل «بهيمية الروح» التجارية الطموحة التي أصبحت تتحلى بها. ولا يقتصر مجال عمل هذه الشركات حاليا على القطاعات منخفضة القيمة المضافة، إذ إن ثامن أكبر شركة مصنعة للكومبيوترات في العالم أسسها مجموعة علماء صينيين عام 1984، بدعم من الاعتمادات الحكومية. في أواخر عام 1984 تحولت الشركة من التوزيع إلى صناعة الكومبيوترات، واستولت على الحصة الأكبر في السوق الصيني. كما اشتبكت «شركة لينوفو»، كما أصبح اسمها الآن، في تنافس حاد مع اللاعبين الأساسيين في هذا المجال، بعد أن استولت على خط تصنيع الكومبيوترات الشخصية لشركة آي. بي. إم، بغية الوصول بطريقة أفضل إلى السوق العالمي. والاتفاق بين الشركتين (الذي يهدد بالمناسبة وضع تايوان في ميدان الكومبيوترات) يساعد شركة آي. بي. ام على بناء جسر أكثر متانة إلى داخل سوق البرمجيات في الصين، في الوقت الذي تبني فيه شركة صينية هائلة لصناعة الكومبيوتر تصل منتجاتها إلى السوق العالمي. على الرغم من أن الدولة تمتلك حصصا معتبرة في شركات مثل لينوفو، فإن استقلالية هذه الشركات الإدارية تضمن نظام ملكية ومكافآت يسمح بتركيز متزايد لثروة المسئولين التنفيذيين بشكل يوازي مثيله في أماكن أخرى من العالم.

يبدو بناء وتطوير الأراضي والعقارات، خصوصا في المدن الكبيرة والضواحي المحيطة بها وفي مناطق تطوير الصادرات، سبيلا متميزا آخر لجمع ثروات هائلة وتركيزها بأيدي قلة قليلة. نظرا لأن الفلاحين القائمين على زراعة الأرض ورعايتها لا يتمتعون بحق ملكيتها، يمكن بسهولة طردهم منها وتحويلها إلى استخدامات مدينية مربحة، الأمر الذي يترك المزارعين بدون قاعدة ريفية لعيشهم، فيجبرهم بالتالي على ترك الأرض والانضمام إلى سوق العمل المديني. عادة ما يكون التعويض المعروض على المزارعين نزرا يسيرا من قيمة الأرض، التي يقدمها موظفو الحكومة إلى المقاولين والمستثمرين. وتشير التقارير إلى أن أكثر من 70 مليون مزارع قد يكونوا فقدوا أراضيهم بهذه الطريقة في العقد الماضي. رؤساء المشاعات، مثلا، يدعّون بحكم الواقع حقوق ملكية الأراضي المشاع، ويشاركون في المفاوضات مع المستثمرين الأجانب أو المقاولين، حيث تتثبت هذه الحقوق لاحقا كأملاك شخصية لهم، وتجري عمليا مصادرة الأملاك العامة وتسخيرها لمصلحة القلة. يقول وانغ أنه في فوضى المرحلة الانتقالية، «تحول قسم مهم من الأملاك العامة، بصورة «شرعية» و «غير شرعية» إلى ميزات اقتصادية شخصية لأقلية صغيرة»[53]. أصبحت المضاربة بالأراضي والعقارات، خصوصا في المناطق المدينية، منتشرة حتى بغياب نظام واضح لحقوق الملكية. وقد بلغت خطورة خسارة الأراضي الزراعية حدا دفع الحكومة المركزية إلى إعلان حظر مؤقت على تحويل الأراضي، إلى حين وضع وتنفيذ خطط أكثر عقلانية لاستخدام الأرض. لكن الكثير من الضرر كان قد وقع لتوه، فقد تم تجميع أراض قيمة وقعت بأيدي المقاولين (الذين استغلوا علاقاتهم المميزة مع البنوك)، فأقاموا عليها مشاريعهم، وراكموا ثروات

ضخمة بأيدي القلة القليلة. حتى على نطاق ضيق، جُمعت أموال هائلة في مشاريع العقارات تفوق بكثير ما جمع في عمليات الإنتاج[54]. لذلك تكتسب حقيقة شراء سيارة بمبلغ 900 ألف دولار، من قبل شخص جمع ثروته في سوق العقارات في الصين، أهمية خاصة.

لعبت المضاربة بقيمة الأصول، غالبا باستخدام قروض ممنوحة بشروط تفضيلية، دورا مهما أيضا، خصوصا في سوق العقارات والأملاك الثابتة في المدن الكبيرة والضواحي المحيطة بها، مثل بيجينغ وشانغهاي وشنجن ودونغوانغ وغيرها. نموذجيا، عادت الأرباح التي كانت هائلة في فترات الانتعاش القصيرة إلى المقاولين، في حين تحملت البنوك إلى حد بعيد خسائر انهيارات السوق في فترات الكساد التي أعقبتها. في كل هذه الميادين، بما فيها دائرة الفساد الخفي الذي يصعب قياسه وتقديره، أدى الاستيلاء على الأصول العامة، غالبا من قبل قادة مفتاحيين في الحزب أو كبار المسئولين الحكوميين، إلى تحويل هؤلاء من وكلاء لسلطة الدولة إلى رجال أعمال مستقلين، وبالغي الثراء، وقادرين تماما على حماية ثرواتهم الجديدة بتهريبها خارج الصين عبر هونغ كونغ.

عمت المراكز المدينية الرئيسة موجة عارمة من ثقافة الاستهلاك، أضافت إليها التفاوتات الاجتماعية المتزايدة ملامحها الخاصة، كظهور المجمعات السكنية المغلقة والمحمية لأصحاب الدخل العالي (بأسماء مثل «بيفرلي هلز») والمقتصرة على الأغنياء، ومناطق استهلاكية مذهلة الثراء، بما فيها المطاعم والنوادي الليلية ومراكز التسوق وحدائق الملاهي ذوات المواضيع المختلفة في مدن عدة. وصلت ثقافة ما بعد الحداثة إلى

شانغهاي، المدينة الناجحة مهنيا والساعية إلى الأضواء والشهرة، حيث تتوفر كل بهارج الحياة الغربية، بما فيها تحولات العلاقات الاجتماعية، التي تدفع الشابات إلى المتاجرة بجمالهن وجاذبيتهن الجنسية على كل منعطف وفي كل مؤسسة ثقافية (من مهرجانات انتخاب ملكة جمال العالم إلى العروض الفنية بالغة الضخامة). تشكلت بسرعة مذهلة نسخ مغالية إلى حد السخرية من نيويورك وباريس وأنماط الحياة فيهما. ومع انخراط الجميع في المضاربة على رغبات الجميع وأهوائهم في الصراع الداروينى للبقاء والحفاظ على الموقع، يهيمن ما يسمى اليوم «أساسيات حياة الشباب» على مختلف مظاهر الحياة. العواقب الجنوسية تحديدا تبرز بوضوح في هذا السياق»، ففي المدن الساحلية، تواجه النساء حالة استقطابية واضحة، حدها الأول توفر فرص أكبر لكسب مستويات دخل وعمالة مهنية غير مسبوقة؛ وحدها الثاني أجور منخفضة نسبيا في مجال الصناعات الأساسية أو قطاع الخدمات منخفض المكانة، كالعمل في المطاعم والخدمات المنزلية أو حتى البغاء(55).[55]

المصدر الآخر لتكديس الثروات الاستغلال الجائر لقوة العمل، خصوصا الشابات المهاجرات من المناطق الريفية. في الحقيقة، تبقى مستويات الأجور في الصين منخفضة جدا، وظروف العمل فوضوية واستبدادية واستغلالية إلى حد مخز، تتضاءل أمامه توصيفات ماركس المحزنة قبل أمد بعيد لأوضاع المعامل وشروط العمال المحلية في بريطانيا في المراحل الأولى من الثورة الصناعية. الأمر الأكثر إثارة للاستياء عدم دفع أجور العاملين والتخلي عن الالتزامات والتعويضات التقاعدية تجاههم. تقول الباحثة لي:

في مدينة شينيانغ، الواقعة في قلب حزام الصدأ في المناطق الشمالية الشرقية، عانى 23.1% من العاملين و26.4% من المتقاعدين تأخر مستحقات أجورهم وتعويضاتهم التقاعدية في الفترة بين عامي 1996 و2000. على المستوى الوطني، ازداد عدد العاملين المدينيين ممن لم تدفع رواتبهم من 2.6 مليون عام 1993 إلى 14 مليون عام 2000. ولا تنحصر المشكلة في القواعد الصناعية القديمة أو المفلسة، التي تتكاثر فيها أعداد المتقاعدين أو العمال المسرحين، إذ تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن 72.5% من مجموع عدد العمال المهاجرين، البالغ 100 مليون عامل، يدينون ببعض أجورهم. ويقدر حجم الديون المتأخرة للعاملين حوالي 12 بليون دولار (أو حوالي 100 بليون يوان)، 70% منها في تجارة البناء[56].

جاء قسم كبير من رأس المال الذي راكمته الشركات الخاصة والأجنبية من هذا العمل غير المأجور. وكانت النتيجة اندلاع تظاهرات عمالية عنيفة في مناطق عدة، إذ يبدو أن العمال الصينيين مستعدون لتقبل ساعات العمل الطويلة، وظروف العمل المروعة، وانخفاض الأجور على اعتبارها جزءا من ثمن التحديث والنمو الاقتصادي، لكن عدم دفع الأجور وتعويضات التقاعد قضية أخرى. في السنوات القليلة الماضية تصاعدت حدة الاحتجاجات والشكاوى بوجه الحكومة المركزية في هذا الصدد، وأدى فشل الحكومة في الاستجابة بالشكل الملائم إلى العمل المباشر. على امتداد عدة أيام متواصلة عام 2002، تظاهر أكثر من 30 ألف عامل، جاؤوا من حوالي 20 مصنع في مدينة لياويانغ شمال شرق الصين، ضمن ما اعتبر «أكبر تظاهرة من نوعها منذ عملية القمع في ساحة تيانمن». وفي بلدة جياماسو شمال الصين، حيث يعيش 80% من السكان

عاطلين عن العمل، وبأقل من 20 دولار أسبوعيا، بعد الإغلاق المفاجئ لمعمل النسيج الذي كان يستخدم 14 ألف عامل، وبعد أشهر من الشكاوى والعرائض المرفوعة إلى الحكومة المركزية دون جواب، لجأ العاملون أيضا إلى العمل المباشر. «في بعض الأيام، كان المتقاعدون يقطعون حركة السير تماما بجلوسهم في صفوف طويلة على الطريق السريع الرئيس؛ في أيام أخرى، كان آلاف عمال النسيج المسرحون يجلسون على خطوط السكك الحديدية، ويعطلون حركة القطارات؛ وفي أواخر شهر كانون أول/ ديسمبر، وقف العمال من أحد مصانع الورق التي يعاني مصاعب مالية على المدرج الوحيد في مطار جياماسو، وتجمدوا كالجنود في أماكنهم، فمنعوا هبوط الطائرات»[58]. تظهر بيانات الشرطة الصينية أن «حوالي ثلاثة ملايين عامل شاركوا بنجاح في تظاهرات جياماسو» عام 2003. حتى السنوات الأخيرة، نجحت السلطات الصينية في إخفاء مثل هذه الصراعات وإبقائها معزولة ومفتتة وغير منظمة، وبالتأكيد بعيدة عن أجهزة الإعلام. لكن التقديرات الحديثة تشير إلى اندلاع نزاعات على نطاق أوسع انتشارا، ففي مقاطعة آنهوي مثلا، «تظاهر حوالي عشرة آلاف متقاعد وعامل في الصناعات النسيجية ضد تخفيض التعويضات التقاعدية، وانعدام الضمان الصحي وتعويضات إصابات العمل». وفي مدينة دونغوان، واجهت شركة «ستيلا انترناشنال ليمتد»، وهي شركة تايوانية لصناعة الأحذية تستخدم 42 ألف عامل، إضرابات عمالية تحولت إلى أعمال عنف. ثار أكثر من 500 عامل، فنهبوا مرافق الشركة ودمروها، وأصابوا أحد مدرائها التنفيذيين بجروح خطيرة، مما دفع رجال الشرطة إلى دخول المصنع واعتقال زعماء الفتنة»[59].

في السنوات القليلة الماضية، «اندلعت بوتيرة متزايدة التظاهرات والاحتجاجات بأشكالها كافة»، وترافق العديد منها بأعمال العنف، في معظم أرجاء الصين. كما اجتاحت أعمال الشغب والتظاهرات الصين برمتها احتجاجا على مصادرة الأراضي في المناطق الزراعية. بالطبع، يصعب التنبؤ فيما إذا كان هذا سيؤدي إلى قيام حركة جماهيرية معارضة، لكن الحزب يتخوف بوضوح من احتمال انهيار الأمن والنظام، ويعبئ سلطات الدولة والحزب لإحباط أية حركة اجتماعية عامة ومنعها من الظهور. في هذا السياق، تخلص الباحثة لي إلى نتائج مهمة حول الطبيعة الذاتية للموقف السياسي، فلا الدولة ولا العمال المهاجرون يتقبلون عبارة «الطبقة العاملة». كلتا الفئتين ترفضان مفهوم «الطبقة كإطار حواري لتشكيل تجربتهم الجماعية وصياغتها». من الجهة المقابلة، لا ينظر العاملون إلى أنفسهم كأفراد «يقومون بعمل تعاقدي قانوني مجرد»، ويتمتعون بحقوق شرعية/ قضائية كأفراد معزولين، كما تراهم نظريات الحداثة الرأسمالية عادة. بدلا من ذلك، يلجأ الطرفان نموذجيا إلى فكرة ماو التقليدية عن «تحالف الجماهير» المكونة «من العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازيين، الذين تنسجم مصالحهم مع بعضها ومع مصالح الدولة أيضا». وهكذا يستطيع العمال «الادعاء بحقهم الأخلاقي في حماية الدولة، وبدعم قيادتها، وتعزيز مسئوليتها تجاه من تحكمهم»[60]، وبالتالي تنحصر أهداف أية حركة جماهيرية في دفع الحكومة المركزية إلى الإيفاء بالتزاماتها الثورية في محاربة الرأسماليين الأجانب، والمصالح الخاصة، والسلطات المحلية.

لا يمكن التأكيد بحال من الأحوال ما إذا كانت الدولة الصينية في الوقت الراهن راغبة أو قادرة على الإيفاء بمثل هذه الالتزامات الأخلاقية، ومن ثم الحفاظ على شرعيتها. قال أحد المحامين البارزين في معرض دفاعه عن عامل متهم بقيادة إضراب عنيف في أحد المصانع، «لقد وقف الحزب الشيوعي إلى جانب العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، لكنه اليوم يحارب كتفا بكتف مع الرأسماليين غلاظ القلوب في صراعهم ضد العمال»[61]. في الحقيقة، ثمة مظاهر عدة في سياسة الحزب الشيوعي صممت خصيصا لإحباط عملية تشكيل سلطة طبقية، لكن الحزب قبل أيضا بالتحويل البروليتاري الهائل للقوى العاملة الصينية، وبكسر «طاس الأرز الحديدية» للمواطن العادي، ونزع الحمايات والضمانات الاجتماعية، وفرض رسوم على المستخدم، وإيجاد نظام سوق العمل المرن، وخصخصة أصول كانت ملكيتها جماعية. لقد أقام الحزب نظاما اجتماعيا يتيح للمشاريع الرأسمالية العمل وإعادة التشكل بحرية، واستطاع بذلك تحقيق معدلات نمو متسارعة خففت من حدة فقر ومعاناة الكثيرين، لكنها سمحت أيضا بتركيز كبير للثروة في شرائح المجتمع وطبقاته العليا. أضف إلى ذلك أن عدد أعضاء الحزب العاملين في مجال المال والأعمال يرتفع باطراد (من 13.1% عام 1993 إلى 19.8% عام 2000). يصعب القول ما إذا كان هذا الارتفاع يعكس تدفق رجال الأعمال الرأسماليين إلى داخل الحزب، أم إذا كان أعضاء الحزب أنفسهم يستغلون امتيازاتهم ليصبحوا رأسماليين بطرق مريبة. في كل الأحوال، تشير الدلائل المتوفرة إلى زيادة التكامل والاندماج بين الحزب ونخبة المال والأعمال بطرائق مألوفة تماما في الولايات المتحدة.

من الجهة الأخرى، توترت العلاقات والروابط بين التنظيم الحزبي والعمال إلى حد بعيد في الآونة الأخيرة[62]. وحده المستقبل سوف يكشف ما إذا كان هذا التحول الداخلي في هيكلية الحزب سيعزز صعود نخبة التكنوقراط نفسها، التي قادت حزب التأسيس الثوري في المكسيك إلى الليبرالية الجديدة الشاملة. لا يستبعد أيضا احتمال أن تقوم «الجماهير» بالسعي إلى استعادة صيغتها الخاصة والفريدة من السلطة الطبقية، لأن الحزب الآن يصطف ضد مصالحها ويبقى على استعداد واضح لاستخدام احتكار العنف الذي يتمتع به في قمع المعارضة، وطرد الفلاحين من أراضيهم، وكبت المطالب المتصاعدة ليس فقط بالديمقراطية بل أيضا بالحد الأدنى من العدالة في توزيع الثروة. بسبب كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الصين تحولت بالتأكيد إلى الليبرالية الجديدة، وإلى إعادة تشكيل السلطة الطبقية، وإن يكن «بخصائص صينية مميزة». كما يشير الاستبداد، واستثارة المشاعر الوطنية والقومية، وانبعاث النزعات الإمبريالية، إلى أن الصين قد تكون سائرة، ولو من وجهة مختلفة تماما، نحو التقاء مع المد المحافظ الجديد الذي يعم الولايات المتحدة بقوة في الوقت الراهن، وهذا لا يبشر بخير للمستقبل.